



المملكة الأردنية الهاشمية



تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"المياه"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد وسام منيبات

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المياه)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع المياه

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع المياه الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المياه
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المياه من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المياه من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المياه
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع المياه حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (المياه)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها قطاعين فرعيين يمثلان قطاع الطاقة (المياه والكهرباء)، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع المياه استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي 0.66%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المياه في الإنتاج الكلي 0.77%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المياه 34.98% ضمن قطاعي الطاقة.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المياه في تعويضات العاملين 0.68%.
- كان قطاع التعدين أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المياه.
- كان قطاع المنتجات النفطية المكررة المحلي والمستورد أكثر استهلاكاً من قبل قطاع المياه نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الإستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

نظراً للزيادة الضخمة والمستمرة في حجم التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد وتحديث نمط الحياة والتوسع العمراني، وحيث أنه يعد قطاع المياه من أهم المحددات الأساسية للتنمية المستدامة ومن ضمن أكثر قطاعات الخدمات أهمية نظراً لآثاره الكبيرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

لهذا فإن مسألة الاهتمام والعناية بهذا القطاع ووضعه أولى أولويات الأجندة الوطنية والتي تركز عليها برامج وسياسات الدولة، تعتبر ضرورةً حتميةً ليس على المدى القريب فحسب بل والمتوسط وبعيد المدى.

يعتبر قطاع المياه من القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها بقاء ونماء وتطور المجتمعات خاصة وإن الماء أصبح يلعب دوراً هاماً في مجالات التنمية الشاملة. هذا إضافة لما يشكله من عنصر الحياة الأول ورافد الأمن الغذائي والصناعي والاقتصادي، وحيث أن الواقع المائي في الأردن واختلال معادلة التوازن ما بين الطلب والمتاح، وارتفاع نسبة العجز المائي، وما تعانيه مصادر المياه من الاستنزاف وعدم القدرة على مواكبة حجم الطلب المتزايد يوماً بعد يوم، والحاجة الماسة للحفاظ على هذه المصادر لضمان ديمومتها فهذا يتطلب مراجعة التشريعات والأنظمة والتعليمات المتعلقة بقطاع المياه بصورة مستمرة واقتراح مشاريع جديدة لتطوير مصادر المياه وتوعية المواطن الأردني وتفعيل دوره في تنفيذ البرامج والخطط الموضوعة وتفهمها لحقيقة الواقع المائي وبالتالي مساهمته في ترشيد الاستهلاك من خلال الحد من الاستنزاف والابتعاد عن الاستخدام العشوائي للمياه.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع قطاع الطاقة في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها قطاعين فرعيين يمثلان قطاع الطاقة (المياه والكهرباء). وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع المياه استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من قطاعي الطاقة (المياه والكهرباء) ويتمثل نشاطه بجمع وتنقية وتوزيع المياه.



أهم مؤشرات قطاع المياه:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعي المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي 1.89% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع المياه في الناتج المحلي الإجمالي 0.66% محتلاً بذلك المرتبة 33 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة قطاعي الطاقة المياه والكهرباء 2.58% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع المياه المرتبة 33 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.77%. والمرتبة 2 من قطاع الكهرباء والمياه مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها قطاعين فرعيين بنسبة 30.05%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المياه والكهرباء

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المياه 34.98% ضمن قطاعي المياه والكهرباء محتلاً بذلك المرتبة الثانية.

المساهمة في تعويضات العاملين

وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.43% لقطاعي المياه والكهرباء و 97.57% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع المياه المرتبة 24 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.68%. واحتل المرتبة 2 من بين قطاعي المياه والكهرباء مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها قطاعين فرعيين بنسبة 28.05%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع المياه الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	33
الإنتاج الكلي	33
تعويضات العاملين	24

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



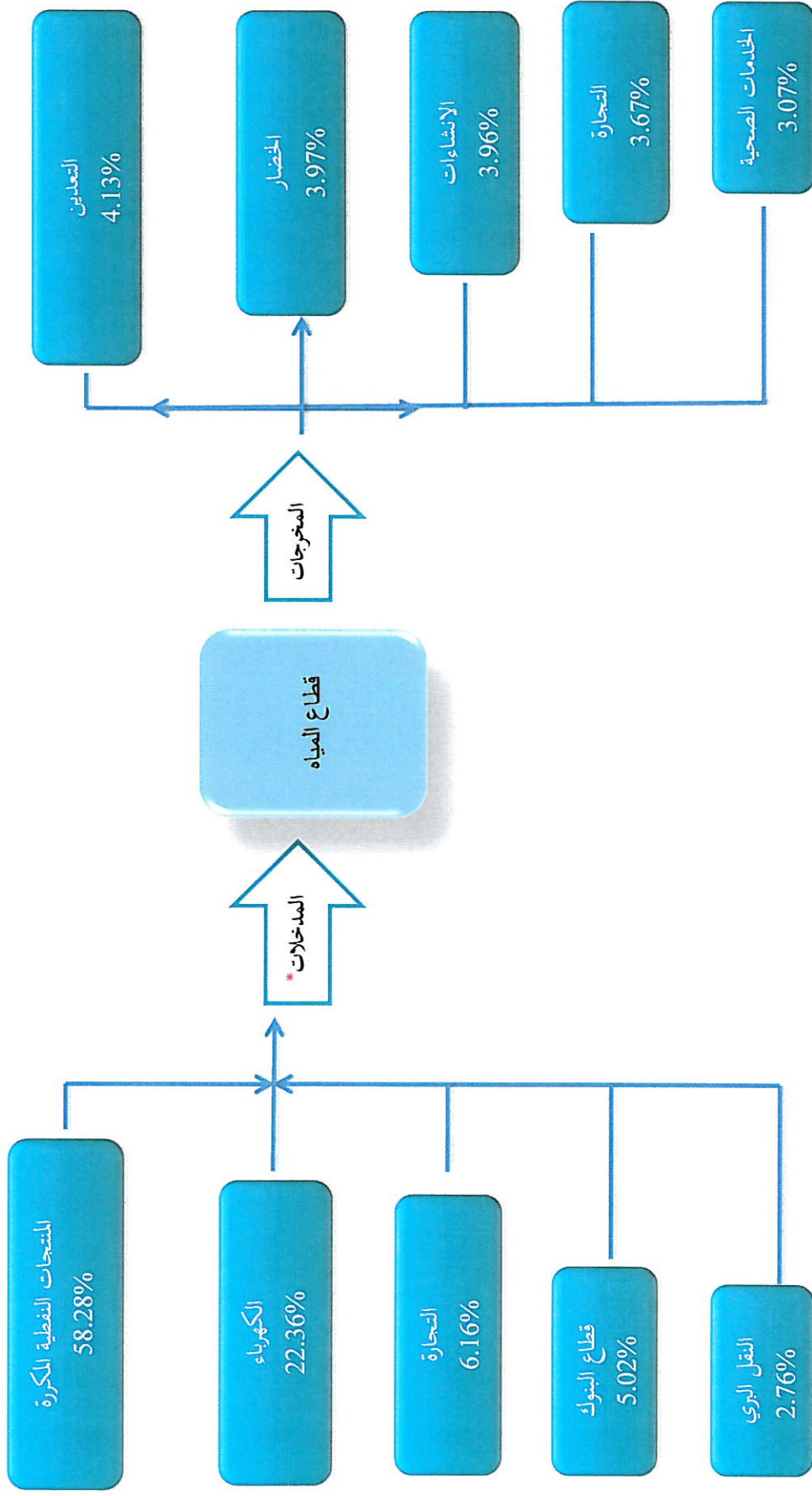
جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المياه:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	التعدين	4.13
2	الخضار	3.97
3	الانشاءات	3.96
4	التجارة	3.67
5	الخدمات الصحية	3.07
6	الاشجار المثمرة	3.01
7	صناعة الطوب	2.96
8	التعليم	2.87
9	الفنادق والمطاعم	2.32
10	صناعة الأسمدة والمبيدات	2.27
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		48.68
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		51.32
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المياه. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع المياه حيث احتل قطاع التعدين المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المياه بنسبة 4.13%، وجاء قطاع الخضار في المرتبة الثانية بنسبة 3.97% وقطاع الإنشاءات في المرتبة الثالثة بنسبة 3.96%، أما قطاع صناعة الأسمدة والمبيدات جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 2.27%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع المياه ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 48.68% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 51.32%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المياه



*المدخلات: تشمل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (محلي ومستورد)
دائرة الإحصاءات العامة، الأردن 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المياه من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	47.02
2	الكهرباء	20.66
3	التجارة	6.16
4	قطاع البنوك	5.02
5	النقل البري	2.76
6	المياه	1.21
7	الانشاءات	0.99
8	خدمات الاتصالات	0.55
9	تكنولوجيا المعلومات والحاسب	0.51
10	التأمين	0.19
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		85.94
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		14.06
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الإستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو إستهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع المياه. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع المياه مخرجاتها بنسبة 47.02%، في حين جاء قطاع الكهرباء في المرتبة الثانية بنسبة 20.66%، وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 6.16%. وفي المقابل، جاء قطاع التأمين في المرتبة العاشرة بنسبة 0.19%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المياه من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	11.26
2	الكهرباء	1.70
3	المنتجات الكيماوية الاخرى	0.64
4	الآلات والمعدات	0.39
5	صناعة الورق ومنتجاته	0.07
6	الصناعات التحويلية الاخرى	0.01
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		14.06
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		85.94
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أهم قطاعات اقتصادية أُستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع المياه. وقد احتلت منتجات قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع المياه بنسبة 11.26%، وجاء قطاع الكهرباء المرتبة الثانية بنسبة 1.70%، وقطاع المنتجات الكيماوية الاخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 0.64%. وفي المقابل، جاء قطاع الصناعات التحويلية الاخرى المرتبة السادسة بنسبة 0.01%.

الشكل (2) مدخلات قطاع المياه حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

